

" استراتيجيات تقييم وتحسين الأداء المالي بالمصارف التجارية الليبية: نموذج دوبونت (DuPont) كأداة تحليلية "

((مصرف الجمهورية أنموذجا للفترة من 2010 الي 2024))

أ. مروة مختار عبد السلام حمزة¹، د. أنور صالح علي المجرب²

المشروع الوطني لضمان الجودة، الهيئة الليبية للبحث العلمي

Anwar.almijrab@aonsrt.ly, Marwahamza332@gmail.com

المستخلص

تُعتبر المصارف الليبية التجارية من الركائز الأساسية للاقتصاد الليبي، حيث تلعب دوراً حيوياً في دعم التنمية الاقتصادية وتوفير الخدمات المالية للأفراد والشركات. بالإضافة الى التحديات الاقتصادية المتنوعة التي يواجهها السوق الليبي، أصبح من الضروري تقييم الأداء المالي لهذه المصارف بشكل دوري وفعال. يُعتبر نموذج دوبونت (DuPont) أداة تحليلية قوية تُستخدم لتفكيك العوامل المؤثرة على العائد في حقوق الملكية (ROE)، مما يوفر رؤية شاملة حول الربحية والكفاءة التشغيلية. من خلال تحليل المكونات الثلاثة لنموذج ديوبونت، وهي هامش الربح، دوران الأصول، والرافعة المالية، يمكن للمصارف تحديد نقاط القوة والضعف في أدائها المالي.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر استراتيجيات تقييم وتحسين الأداء المالي بالمصارف التجارية الليبية، مع التركيز على كيفية استخدام نموذج دوبونت (DuPont) كأداة تحليلية فعالة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تحليل بعض البنود في القوائم المالية المستخدمة وقد تمثلت عينة الدراسة في مصرف الجمهورية خلال الفترة قبل التحول (2010-2011-2012) وبعد التحول (2022-2023-2024) باعتباره الأكثر ملائمة لطبيعة الدراسة وتحقيق أهدافها. من خلال دراستنا توصلنا الى اهم نتيجة مفادها أن هناك اختلاف في الأداء المالي لمصرف الجمهورية قبل وبعد التحول للصيرفة الإسلامية وفقا لاستراتيجيات نموذج دوبونت (DuPont). بالإضافة الي انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية بعد التحول للصيرفة الإسلامية نتيجة زيادة التكاليف التي قد تكون ناتجة عن التكاليف الانتقالية للتحول للصيرفة الإسلامية وقلة وعي العملاء بالصيرفة الإسلامية.

وقد اختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها مقترح بتبني استراتيجيات نموذج دوبونت (DuPont) والتركيز عليه في عملية تقييم وتحسين الأداء المالي لمعرفة نقاط القوة والضعف في إدارة المصرف. تُعتبر القيمة المضافة عنصراً أساسياً في استراتيجيات النمو والتطوير لأي مؤسسة، يمكن القول إن توظيف نموذج ديوبونت كأداة تحليلية يوفر للمصارف التجارية الليبية إطاراً فعالاً للتقييم حيث تساهم في تحسين الأداء المالي، مما يُعزز من استدامتها وقدرتها التنافسية في سوق يتسم بالتحديات.

الكلمات المفتاحية: استراتيجيات، تقييم، تحسين، الأداء المالي، نموذج دوبونت (DuPont)، هامش الربح، دوران الأصول، الرافعة المالية، مصرف الجمهورية.

Strategies for Evaluating and Improving Financial Performance in Libyan Commercial Banks: The DuPont Model as an Analytical Tool.

(Al-Jumhuria Bank as a model for the period from 2010 to 2024)

Abstract

Libyan commercial banks are considered the basic pillars of the Libyan economy, as they play a vital role in supporting economic development and providing financial services to individuals and companies. In addition to the various economic challenges facing the Libyan market, it has become necessary to evaluate the financial performance of these banks periodically and effectively. The Du Pont is a strong analytical tool used to disassemble the factors affecting the ROE Rights (ROE), providing comprehensive visions about profitability and operational efficiency. By analyzing the three ingredients of the DuPont model, which is the profit margin, the rotation of assets, and the leverage, banks can determine the strengths and weaknesses of their financial performance.

This study aims to know the impact of strategies for evaluating and improving financial performance in Libyan commercial banks, with a focus on how to use the Du Pont model as an effective analytical tool, and the study used the descriptive analytical curriculum to analyze some items in the financial statements used.

The study sample was represented in the Al-Jumhuria bank during the period before the transformation (2010-2011-2012) and after the transformation (2022-2023-2024) As the most appropriate to the nature of the study and achieve its goals. Through our study, we reached the most important result of the fact that there is a difference in the financial performance of the Al-Jumhuria Bank before and after the transformation of the Islamic banking according to the strategies of the Du Pont. In addition to the low rate of return on property rights after the transformation of Islamic banking as a result of increased costs that may be caused by the transitional costs of the transformation of Islamic banking and the lack of awareness of customers in Islamic banking. The study concluded with a set of recommendations, the most important of which is a proposal to adopt the Du Pont model strategies and focus on it in the process of evaluating and improving financial performance to know the strengths and weaknesses in the bank's management. The added value is an essential element in the growth and development strategies of any institution.

Keywords: Strategies, Evaluation, Improvement, Financial Performance, DuPont Model, Profit Margin, Equity Multiplier, Asset Utilisation, Al-Jumhuria Bank.

المقدمة

تُعد المصارف من أبرز مصادر التمويل في الاقتصاد الوطني، حيث تلعب دوراً محورياً في دعم عملية التنمية الاقتصادية، لا سيما في الدول النامية التي تفتقر إلى مصادر تمويل بديلة كالأسواق المالية. وفي هذا السياق، يُعتبر تقييم الأداء المالي للمصارف ضرورة أساسية لضمان نموها واستمراريتها، وذلك من خلال تحليل القوائم المالية التي تُعد مخرجات للنظام المحاسبي ومدخلات لعمليات التحليل المالي. يهدف هذا التحليل إلى توفير رؤية شاملة تساهم في تحسين الأداء واتخاذ القرارات الاستراتيجية المناسبة.

تستند استراتيجية تقييم وتحسين أداء المصارف التجارية على مجموعة من الأساليب التي تُحدد وفقًا لأهداف التقييم والمناهج المستخدمة. ومن بين هذه الأساليب، يُبرز نموذج دوبونت (DuPont) كأحد النماذج الرئيسة التي تُستخدم في قياس الأداء المالي للمصارف. يوفر هذا النموذج إطارًا متكاملًا لتحليل الكفاءة التشغيلية والربحية، مما يُمكن المصارف من تحديد نقاط القوة والضعف في أدائها، والعمل على تصحيح الانحرافات، والتعامل مع الأوضاع الحرجة والمخاطر المستقبلية. إن التقييم المستمر لأداء المصارف يُعد عنصرًا جوهريًا في ظل التحديات التنافسية التي تواجهها المؤسسات المالية. فهو لا يقتصر على قياس الأداء الحالي فحسب، بل يمتد إلى توفير أساس علمي لاتخاذ قرارات مستنيرة تُسهم في تعزيز قدرتها على التكيف مع المتغيرات، وضمان استدامتها في بيئة اقتصادية ديناميكية.

مشكلة الدراسة:

ظهرت مشكلة الدراسة نتيجة التحديات التي واجهتها المصارف الليبية عقب صدور القانون رقم (1) لسنة 2013، الذي أوجب تحويلها إلى الصيرفة الإسلامية. وقد أدى هذا التغيير المفاجئ إلى تركيز المصارف على تقديم خدمات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما أثر بشكل كبير على هيكلية استثماراتها وأدائها المالي. في هذا السياق، برزت ضرورة اتباع استراتيجية لتقييم الأداء المالي للمصارف، بهدف تشخيص مواطن الضعف الناتجة عن هذا التحول وتحديد السبل المثلى لمعالجتها. بناءً على ذلك، تم صياغة التساؤل التالي:

هل يُمكن استخدام نموذج دوبونت (DuPont) كأداة استراتيجية لتقييم وتحسين الأداء المالي لمصرف الجمهورية؟

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- استعراض نموذج دوبونت (DuPont) كإطار تحليلي لتقييم الأداء المالي.
- 2- تشخيص نقاط القوة والضعف في الأداء المالي للمصرف قيد الدراسة باستخدام نموذج دوبونت (DuPont).
- 3- تقديم حلول استراتيجية لتحسين الأداء المالي بناءً على مخرجات النموذج.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: تستمد هذه الدراسة أهميتها من المساهمة في إثراء المعرفة العلمية حول عملية تقييم الأداء المالي مع التركيز على الفروقات بين مرحلتي ما قبل وما بعد التحول إلى الصيرفة الإسلامية كما تعمل على تعزيز الفهم العميق للتغيرات التي طرأت على الأداء المالي للمصرف قيد الدراسة، من أجل توفير رؤى قيمة تساعد في مواكبة التطورات المالية. لدعم المصارف على تحديد المشكلات المحتملة بشكل مبكر ووضع حلول المناسبة لها.

الأهمية التطبيقية:

- يؤمل أن تساعد نتائج ومقترحات هذه الدراسة في لفت انتباه المسؤولين في المصارف التجارية الليبية على استخدام استراتيجيات نموذج دوبونت (DuPont) وتبني استراتيجيات فعالة لإدارة التكاليف.
- يؤمل أن تعد هذه الدراسة مرجعاً مستقبلياً مهماً للباحثين الذين سيتطرقون لنفس الموضوع مستقبلاً خصوصاً داخل ليبيا.

فرضيات الدراسة:

بعد استعراض الدراسات المتعلقة بالدراسة واستقراء الأدبيات تم صياغة الفرضيات التالية:

H0-يوجد اختلاف في الاداء المالي قبل وبعد التحول للصيرفة الإسلامية باستخدام نموذج ديبونت Dupont.

H1-يوجد اختلاف في الاداء المالي قبل وبعد التحول للصيرفة الإسلامية في معدل العائد على الأصول (ROA).

H2-يوجد اختلاف في الاداء المالي قبل وبعد التحول للصيرفة الإسلامية في معدل العائد على الملكية (ROE).

H3- يوجد اختلاف في الاداء المالي قبل وبعد التحول للصيرفة الإسلامية في مؤشر مضاعف حقوق الملكية (EM) .

H4- يوجد اختلاف في الاداء المالي قبل وبعد التحول للصيرفة الإسلامية في مؤشر هامش الربح (PM).

H5- يوجد اختلاف في الاداء المالي قبل وبعد التحول للصيرفة الإسلامية في مؤشر منفعة الأصول (AU).

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتم جمع البيانات الأولية التي تغطي الجانب التطبيقي حيث تم الاعتماد على تحليل القوائم المالية (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي) للفترة قبل التحول 2010-2011-2012 وبعد التحول 2022-2023 - 2024 للمصرف عينة الدراسة مستعينة نموذج دوبونت (DuPont). أما الجانب النظري (المصادر الثانوية) تم الحصول عليها من خلال الكتب الإلكترونية والرسائل العلمية والورقات البحثية المقدمة في المؤتمرات العلمية والمجلات العلمية المحكمة وشبكة الإنترنت.

الدراسات السابقة:

1- "غال، بادن (2024) نموذج دوبونت (DuPont) كأداة لقياس كفاءة البنوك-دراسة مقارنة بين مصرف السلام والبنك الوطني الجزائري للفترة 2018-2022":

هدفت الدراسة إلى قياس كفاءة المصارف العمومية والمصارف الخاصة العاملة بالجزائر باستخدام نموذج دوبونت (DuPont) للفترة 2018-2022، حيث تم الاعتماد الوصفي التحليلي بالتطرق إلى أهم المفاهيم ذات الصلة بتقييم الأداء نموذج دوبونت (DuPont) تم تجميع بيانات عن المصرف الوطني الجزائري كمصرف عمومي ومصرف السلام كمصرف خاص. المؤشر المستخدم في قياس الكفاءة لعينة الدراسة هو معدل العائد على حقوق الملكية، وتحليله إلى مؤشرات هامش الربح العائد على الأصول ومنفعة

الأصول. توصلت الدراسة لنتائج أهمها: أن مصرف السلام حقق كفاءة أفضل من حيث استثمارات المساهمين وبتكاليف أقل مقارنة بالمصرف الوطني الجزائري.

2- قبقب (2023) "تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية قبل وبعد التحول للصيرفة الإسلامية باستخدام نموذج دوبونت (DuPont) دراسة تحليلية عن مصرف شمال أفريقيا":

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية قبل وبعد التحول للصيرفة الإسلامية، وتم اختيار مصرف شمال أفريقيا كعينة للدراسة استخدمت الدراسة مؤشرات نموذج دوبونت (DuPont) لتقييم الأداء المالي والذي يعتمد على عدد من المؤشرات تتمثل في معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، ومعدل العائد على الأصول (ROA) ومضاعف حق الملكية (EM)، وهامش الربح (PM) ومنفعة الأصول (AU)، وتم إجراء التقييم المالي للمصرف قيد الدراسة للفترة قبل التحول للصيرفة الإسلامية للسنوات (2010 2011 2012) وللفترة بعد التحول للسنوات (2015، 2016، 2017) وذلك للتعرف على أثر هذا التحول على أداء المصرف، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: بأن هناك فروقات في الأداء المالي للمصرف بين الفترة قبل وبعد التحول وفقا لنتائج التقييم باستخدام مؤشرات نموذج الدراسة الخمسة، وأن كل المؤشرات كانت في صالح الفترة بعد التحول ما عدا مؤشر منفعة الأصول (AU) جاء تقييمه لصالح الفترة ما قبل التحول.

3- سلاطنية، عوامري (2023) تقييم الأداء المالي بالاعتماد على نموذج دوبونت (DuPont) وأثره على القيمة الاقتصادية المضافة:

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي باستخدام نموذج دوبونت (DuPont) ومساهمته في التأثير على القيمة الاقتصادية المضافة لعينة من المؤسسات الناشطة في قطاع الصناعة الصيدلانية بالجزائر المتمثلة في مؤسسة صيدال، مؤسسة الكندي، مؤسسة بيوفارم حيث تم الاعتماد على القوائم المالية للمؤسسات خلال الفترة 2014-2019، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل وتفسير البيانات والمعلومات المالية المتعلقة بالمؤسسات المدروسة اقتصرت الدراسة على استخدام مؤشرات تقييم

الأداء المالي ممثلة في المؤشرات التقليدية خاصة نموذج دوبونت (DuPont) ، والحديثة خاصة EVA، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن استخدام نموذج دوبونت (DuPont) في تقييم الأداء المالي يعزز القيمة الاقتصادية المضافة في مؤسسة صيدال وبيوفارم. على الجانب الآخر، كانت المؤشرات التقليدية في مؤسسة الكندي تظهر تأثيراً إيجابياً، ولكن استخدام نموذج دوبونت (DuPont) كان له تأثير سلبي على القيمة الاقتصادية المضافة، كما أوصت الدراسة العمل على إدراج مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في القوائم المالية للمؤسسات، لأنه يؤخذ في الاعتبار تكلفة رأس المال المستثمر عند حسابها كما يعبر هذا المؤشر عن تكلفة الفرصة البديلة للمساهمين.

4- طيبي (2022) "تقييم أداء المؤسسات المصرفية السعودية باعتماد نموذج العائد على حقوق الملكية خلال الفترة 1995-2015":

هدفت الدراسة لتقييم الكفاءة المصرفية للمؤسسات المصرفية السعودية، الإسلامية والتقليدية، بمسح كامل على المصارف الناشطة في السعودية وهي اثني عشر (12) مصرفاً سعودياً منهم أربعة (4) إسلامية و(8) تقليدية ، باستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية كنموذج متكامل لتقييم الأداء، باعتباره مؤشراً متكاملًا لوصف وقياس العلاقة التبادلية بين العائد والمخاطرة، من أجل دراسة الأثر المزدوج للكفاءة في إدارة التكاليف وإنتاجية الأصول على ربحية الأصول أو ما يعرف بمؤشر العائد على الأصول، وتم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، كما تم الإعتماد على القوائم المالية خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2015. ، وتوصلت الدراسة لنتائج أهمها: تتمتع المصارف الكبرى بأداء مالي جيد بناء على الأرباح المحققة نتيجة الموافقة بين إدارة التكاليف ومستوى الانتاجية المحققة تليها المصارف المتوسطة ثم المصارف حديثة النشأة.

5- بن قسوم (2022) "تقييم الأداء المالي البنوك التجارية باستخدام نموذج العائد دراسة مقارنة بين البنك الوطني الجزائري والبنك الخارجي سنة 2014-2017":

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء المالي لعينة من المصارف التجارية الجزائرية المتمثلة في مصرف الوطني الجزائري والمصرف الخارجي الجزائري، تم الاعتماد على القوائم المالية للمصارف قيد الدراسة خلال الفترة (2014 - 2017)، باستخدام نموذج

العائد على حقوق الملكية وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ومقارنة الأداء بين المصارف المذكورة. وتوصلت الدراسة لأهم النتائج: إن المصرف الخارجي الجزائري يحقق عائدا أكبر من المصرف الخارجي الجزائري على المصرف الوطني الجزائري، كما أوصت الدراسة باتباع سياسة التنوع في المحفظة الاستثمارية وتأهيل الكوادر البشرية. 6-كرومي (2022) "تقييم أداء البنوك التجارية الخاصة باستخدام نموذج ديبونت (DuPont) المعدل لعينة من البنك الجزائري الخاصة":

هدفت الدراسة إلى تقييم أداء المصارف التجارية الخاصة الناشطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى غاية 2019 بالاعتماد على نموذج ديبونت المعدل، حيث تم الاعتماد على المنهج التحليلي للتقييم الأداء المالي للمصارف قيد الدراسة و تمثلت عينة الدراسة في سبع مصارف تجارية خاصة، وتم دراسة أدائها بواسطة معدل العائد على حقوق الملكية، وتحليله إلى المؤشرات المساهمة في تكوينه والمتمثلة في كل من معدل العائد على الأصول ومضاعف حق الملكية كما تم أيضا تحليل معدل العائد على الأصول إلى مكونيه والمتمثلين في هامش الربح ومنفعة الأصول، بعد ذلك تم مقارنة أداء المصارف السبعة باستخدام متوسط معدلات المؤشرات المذكورة سابقا، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها: أن معدل العائد على حقوق الملكية المسجل للبنوك يعود بدرجة كبيرة إلى مضاعف حق الملكية وبدرجة أقل إلى العائد على الأصول. 7- غناية، حلومي (2020) "تقييم أداء المصارف الإسلامية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE)":

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE) في تقييم أداء المصارف الإسلامية حيث يتم دراسة مقارنة بين أداء مصرفين إسلاميين هما مصرف قطر إسلامي ومصرف الريان القطري خلال الفترة (2011-2016) بالاعتماد على هذا نموذج وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وقد تم الاعتماد على مجموعة من الكتب ومجلات في إثراء الجانب النظري وتوصلت الدراسة لأهم نتائج إن أداء مصرف الريان بصفة عامة وفقا لنموذج (ROE) أفضل من أداء مصرف قطر الإسلامي، كما أوصت الدراسة بتبني نماذج لتقييم الأداء والعمل على تصحيح الانحرافات وتدعيم الابتكارات المالية والصيغ التمويلية المستحدثة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ما يميز هذه الدراسة:

تعد هذه الدراسة امتدادًا للدراسات السابقة التي اعتمدت نموذج دوبونت (DuPont) كأداة استراتيجية لتقييم وتحسين الأداء المالي للمؤسسات المصرفية. إلا أنها تميزت عن تلك الدراسات من خلال تركيزها على البيئة الليبية، حيث تم تحليل الأداء المالي لمصرف الجمهورية. في حين تناولت الدراسات السابقة بيانات مصرفية مختلفة، مثل الجزائر، قطر والسعودية مما يعكس خصوصية هذه الدراسة في تقديم تحليلات تتناسب مع السياق الاقتصادي والمصرفي الليبي.

الإطار النظري للمصارف الإسلامية

مفهوم تقييم الأداء

تعد عملية تقييم الأداء من أهم الوظائف الإدارية وجزء من أعماله الرئيسية وتطورت عملية تقييم الأداء مع مرور الوقت في عصرنا الحالي لأنها تمكن المدراء من توفير واستخدام الموارد المتاحة، كما تعتبر عملية تقييم الأداء الركيزة الأساسية في نجاح المصارف (بوعظمت، 2025).

يعرف مصطلح الأداء على أنه " يعبر عن تنبّي مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية، والتي توضح الوضعية الحالية للمؤسسة المصرفية وقدرتها على تحقيق الأهداف البارزة والمرجوة" (شخاترة، عبادة، 2020).

كما يعرف تقييم الأداء على أنه "ذلك الفحص والتحليل الشامل لخطط وأهداف وطرق التشغيل واستخدام الموارد البشرية والمادية والمالية، بهدف التحقق من كفاءة اقتصادية الموارد واستخدامها أفضل استخدام وأعلى كفاءة، بحيث يؤدي ذلك إلى تحقيق الأهداف والخطط المرسومة لها" (فتيحة، 2023: ص254). بالإضافة الي أنه عملية اتخاذ القرارات بناءً على معلومات رقابية لإعادة توجيه مسارات الأنشطة بما يحقق الأهداف المحددة من قبل.

أيضا عرّفه (العزاني، 2023: ص36) "بأنه مؤشرات يتم من خلالها معرفة وضع المؤسسة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها من أجل تحقيق الأهداف وثبات استمراريته في السوق في ظل المنافسة".

أهمية عملية تقييم الأداء المالي

تتمثل أهمية تقييم الأداء المالي فيما يلي (راشد، 2024):

1. قياس كفاءة المؤسسة في الحصول على الموارد المالية واستثمارها لتحقيق أرباح مستدامة.
2. دعم التخطيط المالي من خلال توفير بيانات دقيقة تساعد في رسم الخطط المستقبلية.
3. تقييم الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة وتحديد نقاط القوة والضعف.
4. تحليل فعالية السياسات المالية والإدارية المتبعة.
5. تحديد قدرة المؤسسة على التوسع وتطوير أنشطتها.
6. قياس مدى تحقيق الأهداف الاستراتيجية المخططة.
7. توفير معلومات موثوقة لاتخاذ قرارات مستنيرة بعيداً عن العشوائية والتخمين.

أهداف تقييم الأداء المالي

تهدف عملية تقييم الأداء المالي إلى تحقيق الأهداف التالية (غاليم وبراني، 2022):

1. اكتشاف نقاط الضعف: تحديد مكامن الخلل في نشاط المؤسسة وتحليل أسبابها بهدف وضع حلول فعّالة.
2. تحديد المسؤوليات الإدارية: الكشف عن المستويات الإدارية المسؤولة عن الخلل في الأداء وتحديد المسؤوليات.
3. قياس كفاءة استخدام الموارد: تقييم قدرة المؤسسة على استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أعلى العوائد بأقل التكاليف.
4. تقييم إنجاز الخطط: قياس مدى تقدم المؤسسة في تنفيذ أهدافها وخططها الاستراتيجية.
5. تعديل الخطط المستقبلية: دعم تعديل الخطط المستقبلية للمؤسسة لتجنب الخلل ونقاط الضعف المكتشفة.

مراحل قياس وتقييم الأداء المالي

تتمثل مراحل قياس وتقييم الأداء المالي في ثلاث خطوات رئيسية وفقاً لتصنيف (حمزة، 2024):

1. **التخطيط:** إعداد الموازنات والقوائم التقديرية وتحديد أدوات التقييم والأهداف المستقبلية.
2. **التحليل المالي والفني:** اختيار مقاييس الأداء المالي مثل السيولة والربحية، ومقارنة النتائج الفعلية مع المخطط للتحقق من التوافق مع المواصفات المطلوبة.
3. **التوصيات:** تقديم التوصيات بناءً على مقارنة النتائج الفعلية مع التوقعات، مع تحديد الانحرافات ونقاط الضعف ومعالجتها.

أغراض تقييم الأداء المالي (باكرية وآخرون، 2024):

1. **تقييم المركز المالي والربحية:** قياس الوضع المالي للمؤسسة وقدرتها على تحقيق الأرباح المستدامة.
2. **تقييم سياسة التمويل وكفاءة إدارة الأصول والخصوم:** تحليل مدى فعالية السياسة التمويلية للمؤسسة وكفاءة استخدامها للأصول والخصوم.
3. **تقييم المركز الائتماني والقدرة على الاستمرارية:** قياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية وضمان استمراريته في السوق.
4. **استنباط مؤشرات للتخطيط والرقابة:** توفير أدوات لتخطيط ورقابة الأداء واتخاذ قرارات استراتيجية مدروسة.

أنواع تقييم الأداء المالي (جرمان، 2021):

1. **التقييم المالي التقليدي:** يعتمد على تحليل القوائم المالية للمؤسسة مثل قائمة الدخل والميزانية العمومية، ويشمل حساب النسب المالية الأساسية مثل نسبة السيولة، الربحية، والعائد على الأصول.
2. **التقييم باستخدام النسب المالي:** يشمل استخدام مجموعة من النسب المالية لتحليل الأداء، مثل نسب السيولة (كالنسبة الحالية)، نسب الربحية (مثل العائد على حقوق الملكية)، ونسب النشاط (مثل دوران الأصول).
3. **التقييم من خلال تحليل التدفقات النقدية:** يركز على تقييم قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية من عملياتها التشغيلية والاستثمارية، مما يعكس قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية وضمان استمراريته.

4. التقييم باستخدام نموذج دوبونت (Dupont): يعتمد على تحليل العوامل المؤثرة في العائد على حقوق الملكية، ويشمل تحليل الفعالية التشغيلية والربحية وكفاءة استخدام الأصول.
5. التقييم النسبي: يقارن أداء المؤسسة بأداء شركات أخرى في نفس القطاع أو الصناعة، مما يوفر مؤشراً على مكانتها التنافسية وتحقيقها للأهداف المالية.
6. التقييم المستقبلي (التخطيط المالي): يركز على تحليل الأداء المالي بناءً على التوقعات المستقبلية باستخدام أساليب النمذجة المالية والتنبؤات.
7. التقييم وفق المعايير الاقتصادية: يركز على العوامل الاقتصادية التي تؤثر في الأداء المالي مثل التضخم ومعدلات الفائدة، ويهدف إلى قياس تأثير هذه العوامل على استدامة الأداء المالي للمؤسسة.
- كل نوع من هذه الأنواع يقدم رؤى مختلفة تساعد في تحديد نقاط القوة والضعف في الأداء المالي واتخاذ القرارات الاستراتيجية المناسبة.

نموذج دوبونت (DuPont)

نشأ نموذج دوبونت (DuPont) في أوائل القرن العشرين، وسُمي على اسم شركة (DuPont Corporation) الأمريكية. في بدايته، كان يهدف إلى قياس العائد على الاستثمار من خلال استخدام نسبتين: الأولى لقياس كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح، والتي يتم حسابها عبر نسبة صافي الربح إلى إجمالي المبيعات، والثانية لقياس كفاءة استخدام الأصول، والتي تُقاس بنسب صافي المبيعات إلى إجمالي الموجودات، مع مرور الوقت وفي السبعينيات، تم تطوير النموذج ليشمل نسبة ثالثة تهدف إلى قياس العائد على حقوق الملكية، وهي الزافعة المالية، مما سمح بتحليل أكثر دقة وشمولاً للأداء المالي (على وآخرون، 2024).

يُعد تحليل دوبونت من الأساليب الرائدة والمستخدمة على نطاق واسع لتقييم العوامل التي تؤثر في الأداء المالي، حيث يركز على تحليل الربحية عبر مؤشرات مثل معدل دوران الأصول وهامش الربح. هذا التحليل يقدم رؤى استراتيجية تساعد المؤسسات في اتخاذ قرارات مالية مدروسة وتحقيق تحسين مستمر في أدائها المالي، يتم قياس ربحية المصرف باستخدام مؤشرات العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول، حيث يعد

معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) من أكثر المقاييس أهمية لأنه يعكس أداء البنك من حيث قدرته على تحقيق الأرباح بالنسبة للمستثمرين. من جهة أخرى، يشير العائد على الأصول (ROA) إلى كفاءة البنك في استخدام أصوله لتحقيق الأرباح (سلاطينية، عوامري، 2023).

وفيما يلي بعض الإستراتيجيات المرتبطة بنموذج دوبونت (DuPont)

1. العائد على حقوق الملكية (ROE) Return On Equity: يقيس هذا المعدل مدى قدرة المصرف على تحقيق العائد المناسب لحقوق الملكية. ويتم قياس هذا العائد بقسمة صافي الدخل على حقوق الملكية، ويقاس هذا العائد بالمعادلة الآتية (قنقب، 2023):

"معدل العائد على حقوق الملكية - صافي الربح / حقوق الملكية"

2. العائد على الأصول (ROA) Return On Asset: يتم استخدام هذا المعدل لقياس مدى قدرة المصرف في توليد الأرباح جراء استخدام موجوداته. وبذلك فإن المصارف الأحسن أداء هي التي ولدت عائداً على الأصول لا يقل عن 1.5%. يتم قياس هذا المعدل بقسمة صافي الدخل على إجمالي الأصول.

"العائد على الأصول - صافي الربح / إجمالي الأصول"

3. مضاعف حق الملكية (EM) Equity Multiplier: يقيس هذا المؤشر عدد المرات التي تغطي فيه الأصول لحقوق الملكية، ويتم قياس هذا المؤشر بقسمة إجمالي الأصول على حقوق الملكية.

"مضاعف حق الملكية - إجمالي الأصول / حقوق الملكية"

4. هامش الربح (PM) Profit Margin: يبين هذا المؤشر مدى فاعلية المصرف في تحقيق عائد بأقل التكاليف. فهو يعكس مقدرة المصرف على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب. ويتم قياس هذا المؤشر عن طريق قسمة صافي الدخل على الإيرادات.

"هامش الربح - صافي الربح / الإيرادات"

5. **منفعة الأصول (AU) Asset Utilisation**: هذا المؤشر يبين مدى قدرة المصرف على استغلال موجوداته لأقصى حد ممكن بهدف تحقيق أعلى الإيرادات قدرة الدينار الواحد من الأصول على تحقيق إيرادات المصرف). ويتم قياس هذا المؤشر بقسمة إجمالي الإيرادات على إجمالي الأصول.

منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول

الإطار العملي للدراسة

نبذة تاريخية عن مجتمع الدراسة:

مصرف الجمهورية: " في 22 ديسمبر 1970 أصدر قانونا آخر بشأن تأميم جميع حصص البنوك الأجنبية العاملة في البلاد، لتصبح مملوكة بالكامل لليبيا ليتم إعادة تسمية (باركليز بنك) باسم مصرف الجمهورية. وبتاريخ 2008/4/10 صدر قرار عن مصرف ليبيا المركزي بدمج مصرفي الجمهورية والأمة في مصرف واحد تحت اسم "مصرف الجمهورية" بميزانية تلامس 20 مليار دينار ليبي، ليصبح ثاني أكبر المصارف الليبية بعد المصرف الليبي الخارجي، وبعدد موظفين بلغ أثناء الدمج ما يزيد عن 5,800 موظف، وموظفة بعدد فروع، وصل 146 فرعاً ووكالة، وبحصة سوقية وصلت إلى 33%. هذا وقد صدر قرار من الجمعية العمومية لمصرف الجمهورية في سنة 2013 يقضي بتحويل المصرف من مصرف تجاري تقليدي إلى مصرف إسلامي على أن يتم التحول بشكل تدريجي، وكان مصرف الجمهورية فرع فشلوم للصيرفة الإسلامية هو أول فرع إسلامي في ليبيا. " (الموقع الرسمي لمصرف الجمهورية).

تحليل الأداء المالي لمصرف الجمهورية

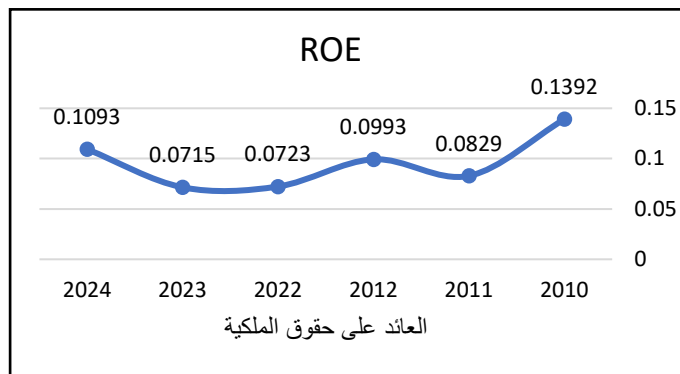
1. يوجد اختلاف في الاداء المالي قبل وبعد التحول للصيرفة الإسلامية في معدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

معدل العائد على حقوق الملكية: تعبر هذه النسبة عن معدل العائد على الأموال التي استثمرها الملاك في المشروع، وعندما تنخفض هذه النسبة فإن ذلك يشير إلى عدم قدرة المصرف على توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين. (فصيح، بن مرارة (2023):

الجدول رقم (1) معدل العائد على الملكية

معدل العائد على حقوق الملكية - صافي الدخل / حقوق الملكية

بعد التحول		قبل التحول	
ROE	سنوات	ROE	سنوات
0.0723	2022	0.1392	2010
0.0715	2023	0.0829	2011
0.1093	2024	0.0993	2012
0.08	المتوسط	0.11	المتوسط



(<https://www.jbank.ly/ar>)

يوضح من الجدول رقم (1) ان السنوات قبل التحول للصيرفة الإسلامية قد بلغت أعلى نسبة سنة 2010 (0.1392) وتليها سنة 2012 (0.0993) وأقل سنة 2011 (0.0829).

أما السنوات ما بعد التحول فقد بلغت سنة 2022 (0.0723) ثم انخفضت بنسبة ضئيلة سنة 2023 (0.0715) لتعود للارتفاع سنة 2024 (0.1093) وهذا يدل على أن مصرف

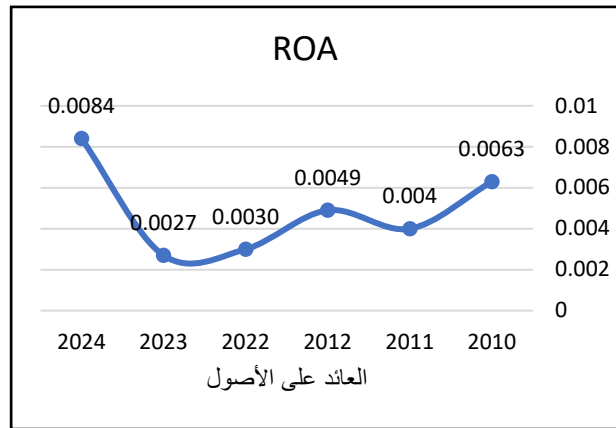
الجمهورية حسن من أدائه، وحقّق أرباحاً من خلال استثمار أموال المساهمين بطريقة مناسبة وهذا ما يمكنه من توزيع الأرباح نتيجة للأرباح الصافية التي حققها المصرف سنة 2024. ولاختبار فرضية الدراسة عن طريق المتوسط الحسابي تبين ان المتوسط الحسابي للسنوات قبل التحول للصيرفة الإسلامية قد بلغ (0.1071) وبعد التحول (0.0844) وهذا يؤكد صحة الفرضية انه يوجد اختلاف في المعدل العائد على حقوق الملكية لصالح السنوات قبل التحول وهذا الانخفاض ناتج عن ضعف قدرة المصرف عن تحقيق الأرباح بسبب ارتفاع النفقات وانخفاض الإيرادات.

2- يوجد اختلاف في الاداء المالي قبل وبعد التحول للصيرفة الإسلامية في معدل العائد على الأصول (ROA).

العائد على الأصول (ROA): تعكس هذه النسبة قدرة المصرف على تحقيق عوائد وأرباح من جميع مصادر الأموال المستثمرة، كلما زادت هذه النسبة زادت كفاءة المصرف في استثمار أصوله في العمليات التي تدر عليه الأرباح. (فصيح، بن مرارة (2023): الجدول رقم (2) معدل العائد على الأصول (ROA)

العائد على الأصول - صافي الدخل / إجمالي الأصول

بعد اتحول		قبل التحول	
ROA	سنوات	ROA	سنوات
0.0030	2022	0.0063	2010
0.0027	2023	0.004	2011
0.0084	2024	0.0049	2012
0.005	المتوسط	0.01	المتوسط



(/https://www.jbank.ly/ar)

يوضح من الجدول رقم (2) شهدت انخفاضا خلال فترة الدراسة حيث بلغ (0.0063) في عام 2010 ثم انخفض إلى (0.0040) سنة 2011 لتعود إلى الإرتفاع (0.0049) سنة 2012 ومن أبرز أسباب الانخفاض ان لديها أرصدة نقدية لدى المصارف الأخرى غير مستغلة، أما السنوات ما بعد التحول فقد حقق المصرف قيد الدراسة شهد إنخفاض من (0.0030) في سنة 2022 إلى (0.0027) وسبب هذا الانخفاض في سنة 2023 ليعود بعد ذلك إلى ارتفاع (0.0084) في سنة 2024 م وهذا يدل على زيادة كفاءة إدارة المصرف في استثمار أصوله.

ولاختبار فرضية الدراسة تبين ان المتوسط الحسابي للسنوات قبل التحول للصيرفة الإسلامية قد بلغ (0.0051) وبعد التحول (0.0047) وهذا يؤكد صحة الفرضية انه يوجد اختلاف في المعدل العائد على الأصول لصالح السنوات قبل التحول وهذا يفسر ان المصرف لديه القدرة على استغلال أصوله بطريقة أفضل من السنوات ما بعد التحول.

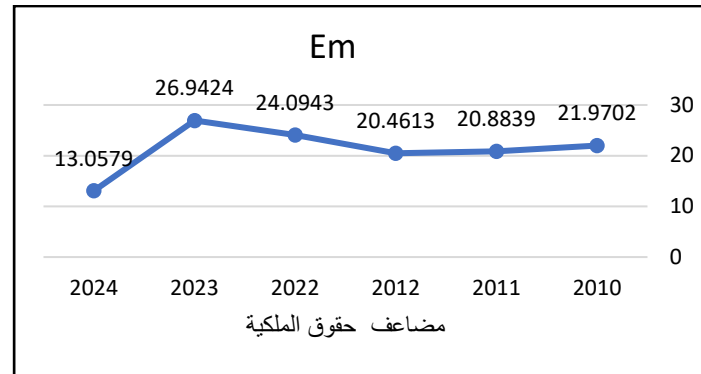
3- يوجد اختلاف في الاداء المالي قبل وبعد التحول للصيرفة الإسلامية في مضاعف حقوق الملكية (EM) .

مضاعف حق الملكية (EM): هذا المؤشر عدد المرات التي تغطي فيه الأصول لحقوق الملكية، ويتم قياس هذا المؤشر بقسمة إجمالي الأصول على حقوق الملكية (سلاطينية، عوامري 2023):

الجدول رقم (3) مضاعف حقوق الملكية (EM)

مضاعف حق الملكية - إجمالي الأصول / حقوق

بعد التحول		قبل التحول	
EM	سنوات	EM	سنوات
24.0943	2022	21.9702	2010
26.9424	2023	20.8839	2011
13.0579	2024	20.4613	2012
21.36	المتوسط	21.11	المتوسط



(/https://www.jbank.ly/ar)

من الجدول رقم (3) قد بلغت النسبة سنة 2010 (21.9702) مرة ثم انخفضت في عام 2011 (20.8839) مرة واستمرت في الانخفاض الى سنة 2012 (20.4613) مرة، أما السنوات ما بعد التحول للصيرفة الإسلامية في عام 2022 (24.0943) مرة ثم ارتفعت في سنة 2023 (26.9424) مرة ثم انخفضت سنة 2024 (13.0579) مرة تشير هذه النسبة إلى أن مصرف الجمهورية قد بلغ أعلى نسبة رفع مالي سنة 2023، وذلك لأن تقلبات مؤشر الرافعة المالية تعود إلى التغيرات في نسبة مساهمة الأموال الخاصة في تمويل الأصول. فالأموال الخاصة هي أموال الآخرين وبالتالي فهي تتطوي على مخاطر من خلال استثمارهم.

ولاختبار فرضية الدراسة تبين ان المتوسط الحسابي للسنوات قبل التحول للصيرفة الإسلامية قد بلغ (21.1052) مرة وبعد التحول (21.3649) مرة وهذا يؤكد صحة الفرضية انه يوجد اختلاف في مضاعف حق الملكية ولكن لصالح السنوات بعد التحول.

4- يوجد اختلاف في الاداء المالي قبل وبعد التحول للصيرفة الإسلامية في

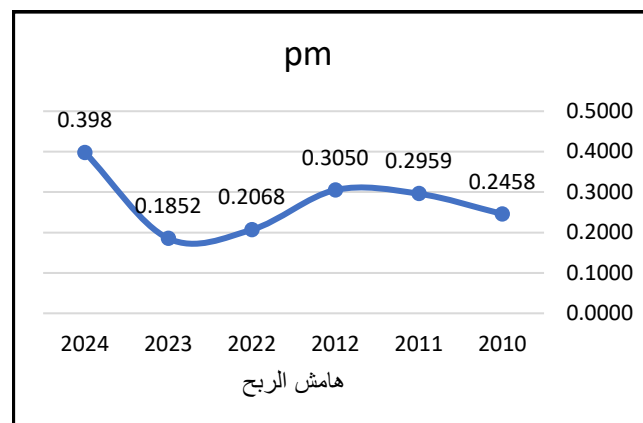
هامش الربح (PM) .

هامش الربح (PM): تعكس هذه النسبة الأهمية النسبية لصافي الأرباح التي حققها المصرف مقارنة بإجمالي الإيرادات، أي ان زيادة في هذه النسبة تشير إلى تحسين كفاءة الأداء المالي لمصرف، من خلال تحقيق معدلات أعلى من أرباح بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات (زناسني، بولفراد (2023)

الجدول رقم (4) هامش الربح (PM)

هامش الربح - صافي الدخل / الإيرادات

بعد اتحول		قبل التحول	
PM	سنوات	PM	سنوات
0.2068	2022	0.2458	2010
0.1852	2023	0.2959	2011
0.398	2024	0.3050	2012
0.29	المتوسط	0.30	المتوسط



(/https://www.jbank.ly/ar)

يوضح من الجدول رقم (3) اتضح أن في عام 2010 قد بلغت لنسبة (0.2458) ثم إرتفعت في عام 2011 (0.2959) ثم زادت ارتفعت في عام 2012 (0.3050) وهذا يدل على أن المصرف حقق زيادة في إيرادات، مما يعكس كفاءته في تحقيق الأرباح وتقليل المصروفات إلى أدنى حد، أما في السنوات بعد التحول فقد بلغت النسبة في عام 2022 (0.2868) ثم انخفضت في عام 2023 (0.1852) لتعود للإرتفاع في عام 2024 (0.3980) وهذا يفسر زيادة الإيرادات نتيجة ارتفاع الأرباح.

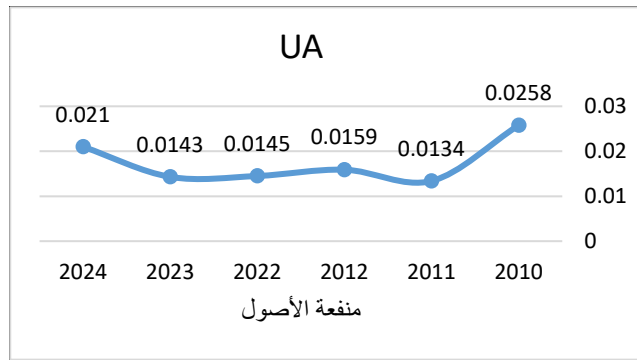
ولاختبار فرضية الدراسة تبين ان المتوسط الحسابي للسنوات قبل التحول للصيرفة الإسلامية قد بلغ (0.2823) وبعد التحول (0.2633) وهذا يؤكد صحة الفرضية انه يوجد اختلاف في هامش الربح لصالح السنوات قبل التحول أي ان المصرف قادر على استقطاب الودائع وزيادة مصادر تمويله الخارجية والذي يضاعف من عائد الملكية في حالة تحقيق الأرباح.

5-يوجد اختلاف في الاداء المالي قبل وبعد التحول للصيرفة الإسلامية في منفعة الأصول (AU)

منفعة الأصول (AU): يشير هذا المؤشر إلى الكفاءة أو الاستخدام الأمثل للأصول، مما يعكس إنتاجية هذه الأصول (بوعظمت، 2025) ، يعكس هذا المؤشر مدى تحقيق الأصول للربح أو لإيراد، لذا كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر دل ذلك على جودة الأصول، ويقاس هذا المؤشر كما يلي (زناسني، بولفراد (2023)

الجدول رقم (5) منفعة الأصول (AU)

منفعة الأصول=إجمالي الإيرادات/إجمالي الأصول			
بعد اتحول		قبل التحول	
UA	سنوات	UA	سنوات
0.0145	2022	0.0258	2010
0.0143	2023	0.0134	2011
0.021	2024	0.0159	2012
0.02	المتوسط	0.02	المتوسط



(/https://www.jbank.ly/ar)

من الجدول رقم (5) اتضح ان في سنة 2010 قد بلغت النسبة (0.0258) ثم انخفضت في سنة 2011 (0.0134) لتعود للإرتفاع (0.0159)، اما في السنوات ما بعد التحول للصيرفة الإسلامية فقد بلغت في سنة 2022 (0.0145) لتتخفض بنسبة ضئيلة في سنة 2023 الي (0.0143) لتعود للإرتفاع في سنة 2024 (0.0210) ويشير هذا الإرتفاع الي زيادة كفاءة المصرف في استغلال اصوله بالإضافة لزيادة الإيرادات التشغيلية والعمولات.

ولاختبار فرضية الدراسة تبين ان المتوسط الحسابي للسنوات قبل التحول للصيرفة الإسلامية قد بلغ (0.0184) وبعد التحول (0.0166) وهذا يؤكد صحة الفرضية انه يوجد اختلاف في منفعة الأصول لصالح السنوات قبل التحول أي ان المصرف استخدم اصوله بكفاءة أكثر للحصول على الأرباح قبل التحول أكثر من بعد التحول.

نتائج الدراسة

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- 1- هناك اختلاف في الأداء المالي لمصرف الجمهورية قبل وبعد التحول للصيرفة الإسلامية وفقا لاستراتيجيات نموذج دوبونت (DuPont).
- 2- انخفاض معدل العائد على الأصول بعد التحول للصيرفة الإسلامية بسبب ضعف كفاءة الإدارة المالية والتشغيلية.
- 3- انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية بعد التحول للصيرفة الإسلامية نتيجة زيادة التكاليف التي قد تكون ناتجة عن التكاليف الانتقالية للتحول للصيرفة الإسلامية وقلة وعي العملاء بالصيرفة الإسلامية.

- 4-ارتفاع معدل مضاعف الملكية بعد التحول للصيرفة الإسلامية وهذا نتيجة لزيادة الاستثمارات في المنتجات الإسلامية وان المصرف يتبع في استراتيجية جديدة تساعد المصرف على التوسع وبالتالي جذب عدد أكبر للعملاء.
- 5-انخفاض هامش الربحية بعد التحول للصيرفة الإسلامية قد يكون نتيجة استراتيجيات التسعير غير مناسبة ونتيجة ارتفاع التكاليف التشغيلية.
- 6-انخفاض مؤشر منفعة الأصول أي ان المصرف لا يستغل أصوله بشكل فعال بالتالي انخفاض في قيمة الإيرادات.

التوصيات:

بناء على النتائج المتوصل إليها، يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- 1- ضرورة اعتماد المصرف على مؤشرات النموذج دوبونت (DuPont) والتركيز عليها في تقييم الأداء لقدرتها على تحديد الفجوات.
- 2-تبني استراتيجيات فعالة لإدارة التكاليف، مع التركيز على التوازن بين الامتثال لأحكام الشريعة وتحقيق الربحية.
- 3-رفع معدل العائد على حقوق الملكية من خلال تحسين كفاءة استخدام الأصول وزيادة هوامش الربح.
- 4-توسيع نطاق المنتجات المصرفية الإسلامية مثل الإجارة المنتهية بالتملك والتمويل بالمشاركة لتعزيز الإيرادات.
- 5-إعادة تقييم المصروفات التشغيلية والاستفادة من التحول الرقمي لتقليل الحاجة إلى الفروع التقليدية.
- 6-يجب إعادة تقييم هيكل الأصول وتوزيع المخاطر بعناية لتجنب تأثيرات سلبية في المستقبل.
- 7-استغلال وتوظيف الموارد المتاحة.

قائمة المراجع:

- 1) باكرية, علي, دويبي, عبد الجبار, بيض القول, وعبد الله, (2024). "مساهمة تحليل مؤشر المردودية في تحسين الأداء المالي-DuPont نموذجاً-دراسة حالة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر". *دراسات اقتصادية*, المجلد 18, العدد (1), 436-449.
- 2) بن قسوم الزهرة, (2022). "تقييم الأداء المالي البنوك التجارية باستخدام نموذج العائد دراسة مقارنة بين البنك الوطني الجزائري والبنك الخارجي الجزائر 2014-2017", رسالة ماجستير, الجزائر.
- 3) بوعظمات, محمد أصميدة, (2025). "تقييم أداء المصارف التجارية الليبية وفقاً لنموذج العائد على حقوق الملكية" دراسة تطبيقية لمصرفي الوحدة والجمهورية-ليبيا". *مجلة بوابة الباحثين للدراسات والأبحاث*, مجلد 1 العدد (2), 497-528. جامعة بنغازي ليبيا.
- 4) جرمان, دنيا, (2021). "دور نموذج ديونت في تقييم الأداء المالي للمؤسسة, دراسة حالة بمؤسسة ملبنة الكاهنة أم البواقي", رسالة ماجستير, جامعة العربي بن مهيدي, أم البواقي, كلية العلوم والاقتصاد والعلوم التجارية وعلوم التسيير, الجزائر.
- 5) حمزة, مروة مختار, (2024). "أثر التحول للصيرفة الإسلامية على الأداء المالي دراسة تحليلية مصرف الصحاري", رسالة ماجستير, الأكاديمية الليبية طرابلس, ليبيا.
- 6) راشد, مودة عامر, (2024). "تقييم أداء المصارف الليبية بعد التحول للصيرفة الإسلامية باستخدام النماذج الكمية (دراسة تحليلية عن مصرف المتحد للتجارة والاستثمار)", رسالة ماجستير, الأكاديمية الليبية _طرابلس ليبيا.
- 7) زناسني, بولفراد, (2023). "نموذج DuPont ودوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسة", دراسة حالة شركة الاسمنت لبني صاف", جامعة عين تموشنت, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير رسالة ماجستير, الجزائر.
- 8) سلاطنية, عوامري, (2023). "تقييم الأداء المالي بالاعتماد على نموذج DuPont وأثره على القيمة الاقتصادية المضافة, دراسة حالة عينة من المؤسسات الناشطة في قطاع الصناعة الصيدلانية في الجزائر للفترة 2014-2019", رسالة ماجستير, الجزائر.

- 9) شخاترة وعبادة, (2020). "تقييم أداء المصارف الإسلامية الأردنية باستخدام النسب المالية: دراسة مقارنة (2002 م-2017 م)". *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*, المجلد. 28، العدد. 3، ص. 262-289.
- <https://search.emarefa.net/detail/BIM-1278569>
- 10) طيبي, (2022). "تقييم أداء المؤسسات المصرفية السعودية باعتماد نموذج - العائد على حقوق الملكية خلال الفترة - 1995-2015"، *المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية*، المجلد 8، العدد (1) الجزائر.
- 11) العزاني، ابتهاش أحمد حسين, (2023). "تقييم ومقارنة الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية"، دراسة عينة من البنوك الحكومية والخاصة العاملة في اليمن للفترة 2020، *مجلة جامعة البيضاء*، جامعة عدن، المجلد 5، العدد 5، اليمن.
- 12) العزيز، بدر, (2024). "تقييم الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية باستخدام مؤشرات الربحية، مجلة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، المجلد 9، العدد (3)، جامعة بني وليد - ليبيا.
- 13) عياد وبراني, (2022). "تقييم استراتيجية أداء المصارف الإسلامية وفق النماذج الحديثة - حالة بنك السلام الجزائري". *مجلة ايليزا للبحوث والدراسات*، المجلد 07 العدد (1)، ص 9-28 ديسمبر 2022، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، الجزائر.
- 14) غالم، بادن وعبد القادر, (2024). "نموذج ديونت (Dupont) كأداة لقياس كفاءة البنوك - دراسة مقارنة بين مصرف السلام والبنك الوطني الجزائري للفترة 2018-2022"، *مجلة دراسات اقتصادية*، المجلد 11، العدد (1)، ص. 201-221، الجزائر.
- 15) غناية وحليمي, (2020). "تقييم أداء المصارف الإسلامية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية "ROE": دراسة مقارنة بين بنك قطر الإسلامي وبنك الريان القطري للفترة "2010-2016"، المؤتمر العلمي الدولي: دور المصارف الإسلامية في التنمية، عمان الأردن.
- 16) فتيحة, (2023). "تقييم أداء البنوك الجزائرية باستخدام نموذج PATROL دراسة تطبيقية على عينة من البنوك الجزائرية خلال الفترة (2016-2020)". *مجلة شعاع*

للدراستات الاقتصادية , المجلد 07 / العدد: 01 (2023)، ص 252-265، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة أحمد بن يحيى الوشريسي بتيتسميلت، الجزائر.

17) فصيح، بن مرارة، (2023). "تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام نموذج دوبونت (DuPont) دراسة حالة البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2018-2021"، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم المالية والمحاسبة الجزائر.

18) قنقب (2023). "تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية قبل وبعد التحول للصيرفة الإسلامية باستخدام نموذج دوبونت (DuPont)", مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، مجلد8، العدد 15، 288-297، جامعة المرقب ليبيا.

19) كرومي (2022). "تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج دوبونت DuPont المعدل لعينة من البنوك الجزائرية الخاص"، مجلة الابتكار والتسويق، المجلد 9 العدد2، الجزائر.

قائمة التقارير

- 1- الموقع الرسمي لمصرف الجمهورية (<https://www.jbank.ly/ar>).
- 2- التقارير والقوائم المالية مصرف الجمهورية خلال الفترة (2010-2024).
- 3- تقرير إدارة الرقابة والنقد 2016، مصرف ليبيا المركزي.
- 4- تقرير إدارة الرقابة والنقد 2022، (مؤشرات السلامة المالية والاستقرار في القطاع المصرفي الليبي)، مصرف ليبيا المركزي.

الملاحق

2012	2011	2010	البيان
149,279,705	112,335,588.81	172,958,415.74	صافي الدخل
1,504,027,224	1,354,744,519	1,242,411,929.94	حقوق الملكية
30,774,399,975	28,292,404,377	27,296,034,627.00	اجمالي الأصول
489,389,190	379,594,030	703,530,916	إجمالي الإيرادات
149,279,705	112,335,588.81	172,958,415.74	صافي الدخل

2024	2023	2022	البيان
371,194,945	112,499,796	118,879,378.33	صافي الدخل
3,396,306,143	1,574,492,697	1,643,360,480.65	حقوق الملكية
44,348,689,091	42,420,676,351	39,595,695,801.34	اجمالي الأصول
932,645,300	607,599,622	574,934,026.01	إجمالي الإيرادات
371,194,945	112,499,796	118,879,378.33	صافي الدخل